الأمم المتحدة

TD/B/C.II/MEM.2/6

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
18 January 2010
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي:
التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي
الدورة الثانية
جنيف، ١٤-١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

تقرير الدورة الثانية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي

المعقود في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٤ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

المحتويات

الصفحة

أولاً - موجز مُقدَّم من الرئيس ٢
ألف - البيانات الافتتاحية ٢
باء - من الأزمة إلى الأمن: دور التعاون الدولي في تعزيز الزراعة المستدامة ٢
جيم - تعزيز الإنتاجية المستدامة في الزراعة عن طريق التعاون بين بلدان الجنوب ٤
دال - تعزيز الفرص المتاحة لتجارة المنتجات الزراعية بين بلدان الجنوب ٧
هاء - إمكانات الاستثمار بين بلدان الجنوب من أجل التنمية الزراعية والاقتصادية ١٠
واو - العمل على زيادة المعونة المقدمة في إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل الزراعة ١٢
زاي - آفاق المستقبل ١٤
ثانياً - المسائل التنظيمية ١٦
ألف - انتخاب أعضاء المكتب ١٦
باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل ١٦
جيم - الوثيقة الختامية للدورة ١٧
دال - اعتماد التقرير ١٧

المرفق

الحضور ١٨

(A) GE.10-50119 050210 080210

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً – موجز مُقدَّم من الرئيس

ألف – البيانات الافتتاحية

١- بعد فترة وجيزة من التوقيع على الطرائق الجديدة للنظام الشامل للأفضليات التجارية الرامية إلى خفض التعريفات فيما بين مجموعة من البلدان النامية، وبعد مرور فترة قصيرة أيضاً على مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي عقد في نيروبي، عُقدت الدورة الثانية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي، التي ركزت على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي. وأشار الأمين العام للأونكتاد السيد سوباتشاي بانيتشباكدي في ملاحظاته الاستهلالية إلى أن كلا الحدثين يقيمان الدليل على تحول العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، ويشكلان اعترافاً بأن التحديات الإنمائية سواء القديمة أم الحديثة تقتضي التركيز من جديد على التعاون بين البلدان النامية. وقام متحدثان رئيسيان، وهما السيد يوهانس سبايس، مدير، مديرية الشؤون الاقتصادية والمنظمات الإقليمية في وزارة الشؤون الخارجية بجنوب أفريقيا، والسيدة أمريكا باستيداس كاستانييدا، نائبة وزير التعاون الدولي في وزارة التخطيط والتنمية بالجمهورية الدومينيكية، بتقديم توضيحات إضافية عن هذا التحول بالإشارة إلى التعاون الوثيق بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا فيما يتعلق بمجموعة من القضايا الاقتصادية والسياسية عن طريق منتدى الحوار بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، إلى الأشكال الجديدة للتعاون الأفقي الناشئ بين بلدان نامية أصغر حجماً، مثل الجمهورية الدومينيكية. وعلى ضوء الأزمة الغذائية التي حدثت في عام ٢٠٠٨ وارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم النامي، وهو عدد يُقدّر في الوقت الحاضر بما يزيد على مليار شخص، فإن الأمن الغذائي يعتبر تحدياً عالمياً هاماً يمكن فيه للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يؤديا دوراً حاسماً. وأشار السيد جان فيدير من لكسمبرغ (رئيس مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد ورئيس اجتماع الخبراء هذا) في ملاحظاته إلى أن دعم الزراعة، ربما أكثر من أي قطاع آخر، يمكن أن يزيد الإنتاجية بسرعة ويساعد على التخفيف من وطأة الفقر في كثير من البلدان النامية.

باء – من الأزمة إلى الأمن: دور التعاون الدولي في تعزيز الزراعة المستدامة

٢- سلّط الخبراء الضوء على مدى تشعّب التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي، والحاجة إلى إحداث قطيعة مع السياسات التقليدية المعهودة، وعلى أهمية وضع نهج أكثر تكاملاً للسياسات العامة من أجل التصدي للمخاطر المتعددة التي تهدد الأمن الغذائي، وإيجاد بيئة تجارية ومالية دولية أكثر توازناً. واتفق الجميع على أنه لا يمكن التصدي للتحديات المباشرة التي نشأت عن ارتفاع أسعار الغذاء في عام ٢٠٠٨ بمعزل عن سلسلة التحديات

الهيكلية الطويلة الأمد التي أعاقت الإنتاجية الزراعية و لم تحظ باهتمام مقرري السياسات المحلية والمجتمع الدولي. وتتضمن هذه العوامل، ضمن جملة أمور أخرى، استمرار نقص الاستثمار (بصنفيه العام والخاص)، وتراجع دور المؤسسات الحكومية الذي أدى إلى انقطاع خدمات الدعم الزراعي، وعدم كفاية البحث والتطوير، والتأثير المتفاوت والمشوه للحكومات والمزارعين والشركات المتعددة الجنسيات من الاقتصادات المتطورة على سلسلة الإمداد الزراعي. واتفق الخبراء على نطاق واسع على أن النظام التجاري والمالي الدولي لا يوفر بيئة مؤاتية للتصدي لهذه التحديات وإن اختلفت الآراء فيما يتعلق بقيمة المفاوضات الحالية والجهود الإصلاحية الجارية على المستوى المتعدد الأطراف والآثار المحتملة لهذه المفاوضات والجهود.

٣- وهناك اتفاق عام على أن زيادة إنتاجية صغار المزارعين، الذين يشكلون أغلبية المنتجين في العالم النامي، عامل أساسي لتحقيق الأمن الغذائي، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. فأولئك المزارعون هم الأكثر تضرراً من الإهمال الذي شهده القطاع في السنوات الأخيرة، ويظلون الأكثر تعرضاً للصدمات الاقتصادية سواء أكانت طبيعية أم بفعل الإنسان. بيد أن الخبراء يصرون أيضاً على أن انعدام الأمن الغذائي لا ينشأ عن جانب العرض لوحده. فعدم كفاية الدخل في البلدان والمجتمعات المحلية الضعيفة، سواء في المناطق الريفية أم الحضرية، يشكل جزءاً هاماً من المشكلة. وبناءً على ذلك، لا بد من اتباع نهج إنمائي شامل للتصدي للتحدي الذي تطرحه ظاهرة الجوع العالمي.

٤- وهناك اتفاق عام أيضاً على أن انسحاب الدولة من القطاع الزراعي كان في حالات كثيرة سابقاً لأوانه، وأن عودتها دون تكرار الأخطاء الماضية تشكل تحدياً ملحاً. وقد أُشير في هذا الصدد إلى مجالس التسويق. فقد أصبحت هذه المجالس غير فعالة ويعمها الفساد في كثير من البلدان، لكن إلغاءها في غياب آليات دعم بديلة، وفي ظل الثقة المفرطة بقدرة الأسواق على الأداء، قد زاد من حدة الفراغ المؤسسي الذي يواجهه المزارعون، وبصفة خاصة صغار المزارعين.

٥- وفي معرض إعادة التفكير في الاستراتيجية الاقتصادية للقطاع، اتفق الخبراء على أن من المهم عدم اعتماد نهج واحد يصلح للجميع إزاء وضع السياسات، ولا سيما على المستوى الدولي حيث تمثل زيادة مستوى الدعم أولوية ملحة. وأكد عدد من الخبراء أهمية اتباع نهج الشراكة لتعزيز القطاع، بما في ذلك الشراكة بين الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص. فعملية نقل التجارب المستفادة وإسداء المشورة من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تكتسي برأيهم أهمية خاصة لتهيئة بيئة دولية أكثر دعماً.

٦- وقد اختلف الخبراء بخصوص درجة التركيز على هذه العوامل المختلفة مثلما اختلفوا في فهم مزيج السياسات المرغوب فيه، وبصفة خاصة معرفة إلى أي مدى ينبغي للقطاع الزراعي أن يركز على السوق المحلية، وإلى أي مدى ينبغي أن ينتج من أجل التصدير. وبناء على ذلك، فإنه على الرغم من وجود اتفاق عام على ضرورة وجود حيز أكبر للسياسات

العامة لصياغة استراتيجيات فعالة من أجل القطاع، فإن كيفية استخدام هذا الحيز استخداماً أفضل للتوفيق بين مصالح صغار المزارعين، ولا سيما أولئك الذين ينتجون من أجل السوق المحلية، وكبار المنتجين الذين ينتجون في حالات كثيرة من أجل التصدير، تظل مسألة مثار خلاف.

جيم – تعزيز الإنتاجية المستدامة في الزراعة عن طريق التعاون بين بلدان الجنوب

٧- أشار بعض الخبراء إلى ضرورة إجراء تغييرات جذرية في طريقة زراعة الأغذية واستهلاكها، لتفادي التفكك الاجتماعي والانهيار البيئي الناجمين عن نمو السكان في العالم. ويجب أن تعالج هذه التغييرات المطلوبة الفشل الذريع الذي شهدته السوق في إطار النظام الزراعي الحالي والذي سيدفع المجتمع بوجه عام تكاليف ما ينشأ عنه من تبعات بيئية واجتماعية سلبية وليس الأطراف الفاعلة من الخواص التي تسببت فيه. وأشير أيضاً إلى ضرورة وضع نموذج جديد يركز على الزراعة المستدامة ويشمل الزراعة العضوية للوفاء بالاحتياجات من الأمن الغذائي، وفي الوقت نفسه الاستمرار في تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية. وارتئي أن زيادة التوعية والدعم، بما في ذلك عن طريق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، تؤدي دوراً هاماً في التحول عن النماذج التقليدية المألوفة في القطاع الزراعي.

٨- وارتئي أن الزراعة العضوية نموذج يمكن اتباعه لتحقيق أهداف قد تكون متضاربة. ويجمع هذا النهج بين المعرفة التقليدية والابتكار التكنولوجي والممارسات العلمية المتقدمة من أجل تحسين خصوبة التربة وإنتاج محاصيل متنوعة، وفي الوقت نفسه حماية البيئة. وتستخدم الإدارة الفعالة للنظام الإيكولوجي الزراعي طرائق، مثل تناوب المحاصيل، وزرع محاصيل مختلطة، والمقاومة الطبيعية للآفات، وخليط الأسمدة العضوية، مقابل الاعتماد على المدخلات الخارجية، مثل المواد الكيميائية الزراعية الاصطناعية. وأشير إلى أن هذه الزراعة يمكن أن تتيح طائفة واسعة من المنافع الاقتصادية للبلدان النامية من حيث إنها تقدم دخلاً أكبر وأكثر أمناً. ويكسب مزارعو المنتجات العضوية بوجه عام إيرادات أعلى من نظرائهم التقليديين وإن كانت تكاليف الإنتاج في حالات كثيرة أقل بسبب انخفاض استخدام مدخلات مكلفة كالمواد الكيميائية الزراعية وأصناف النباتات المحمية التي تكون مستوردة في معظمها. وقد سُجلت زيادة في الغلة التي يمكن أن تكون أعلى بكثير مقارنةً بغلة الزراعة التقليدية وشبه مساوية لمثيلتها في النظم التقليدية الشديدة الكثافة، ومن المرجح أن تكون أكثر استدامة على المدى البعيد، لأن الزراعة العضوية توفر رؤوس الأموال الأساسية، البشرية والاجتماعية والطبيعية والمالية والمادية. ويتلقى مزارعو المنتجات العضوية بوجه عام أسعاراً لمنتجاتهم تكون أفضل وأكثر استقراراً. وقد نمت الأسواق الدولية نمواً سريعاً في العقود الأخيرة بمعدل يزيد

على ١٥ في المائة سنوياً. وزادت سوق المنتجات العضوية المعتمدة بشهادات زهاء ثلاث مرات في السنوات الثلاث الماضية بحيث قاربت ٦٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩.

٩- وأشير أيضاً إلى أن الزراعة العضوية تسبب درجات أقل من التلوث، وتحسّن خصوبة التربة وقدرتها على التكيف مع الضغط المناخي وتغير المناخ، وتزيد مستويات حفظ المياه في التربة، وتقلل من تحات التربة، وتعزز التنوع البيولوجي، وتخفف من آثار تغير المناخ، وتخفّض استهلاك الطاقة. وإضافة إلى ذلك، تقترن الزراعة العضوية بتحسن الظروف الصحية (القضاء على الوفيات والأمراض الناتجة عن التعرض للمبيدات). وذُكر أن الزراعة العضوية تحافظ على المعارف التقليدية وتكفل بقاء الأصناف ونموها وتنشط المجتمعات المحلية الريفية. وقد أُبرزت هذه الفوائد بالإشارة بصفة خاصة إلى مزارع المنتجات العضوية في أوغندا. بيد أن بعض الخبراء أعربوا عن قلقهم لأن المستهلكين كثيراً ما يدفعون أسعاراً مرتفعة مقابل المنتجات العضوية المعتمدة بشهادات، وإن كانت هناك تفاوتات حسب المنتجات والبلدان، وأقروا أن الأسعار التي تدفع مقابل المنتجات الزراعية المنتجة بالطريقة التقليدية لا تعكس تكاليفها الكاملة.

١٠- وأشار الخبراء إلى أن تغيير العقليات والنماذج سيقتضي تضافر الجهود على جميع المستويات. فعلى المستوى الوطني، تحتاج الجهات صاحبة المصلحة في القطاعين العام والخاص إلى المزيد من المعلومات عن الزراعة المستدامة. وينبغي للحكومات أن توفر على الأقل أوضاعاً متكافئة لموردي المنتجات العضوية وتسلّم بأن الإعانة المقدمة إلى الإنتاج الزراعي - الصناعي هي ضريبة ضمنية على قطاع المنتجات العضوية. وينبغي للحكومات إعطاء الأولوية للزراعة المستدامة وتخصيص الموارد اللازمة لها، بما في ذلك من حيث الإرشاد الزراعي وبناء القدرات، وإجراء بحوث تلبي احتياجات منتجي المنتجات العضوية ومجهزيها والمتاجرين بها (يخصص في الوقت الحاضر أقل من ١ في المائة من البحوث الزراعية للزراعة المستدامة)؛ فضلاً عن تنمية الأسواق. وينبغي للحكومات أيضاً أن تتخذ خطوات لضمان ألا يكون لمعايير القطاع الخاص، مثل الشراكة العالمية من أجل الممارسة الزراعية الصالحة (GlobalGAP) أو المشاعر المعادية لأميال الغذاء التي تقف وراءها منظمات غير حكومية، تأثير سلبي كبير على دخول المنتجات العضوية القادمة من البلدان النامية إلى أسواق بلدانها.

١١- وكان التعاون بين بلدان الجنوب في مجال الزراعة المستدامة محدوداً إلى اليوم، وقد تيسر في معظمه بفضل القطاع الخاص والمجتمع المدني والوكالات الدولية. بيد أن هذا التعاون يتيح إمكانات هائلة لزيادة الإنتاجية، عن طريق جملة وسائل منها تبادل الخبرات وتقاسم المعلومات والبحوث ونقل التكنولوجيا فيما بين البلدان النامية.

١٢- ويمكن لاتفاقات الشراكة الاقتصادية الإقليمية أن تتيح المزيد من الفرص. وعلى سبيل المثال، إن بلدان السوق المشتركة للجنوب (السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي)، تتبع نهجاً إقليمياً لدعم تنمية الزراعة المستدامة مع التركيز على إنتاج صغار الملاك. وقد

تعاون كل من بنن وبوتان وكوستاريكا بنجاح في تطوير سلاسل إمداد المنتجات العضوية المستدامة والتنافسية عن طريق تقاسم المعارف والخبرات مع التركيز على القدرات التجارية لمنظمات المزارعين: مراقبة الجودة، وبناء القدرات الإنتاجية وما إلى ذلك. وإن مشروع تحالف مركز البحوث العضوية الذي اقترحته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، يرمي إلى تيسير التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال البحوث العضوية. وإن شبكة البحوث الزراعية العضوية التي أُنشئت حديثاً في أفريقيا تساعد الباحثين على تبادل النتائج، والتعاون في مجال تحديد الأهداف. وتحتاج كلتا المبادرتين إلى مزيد من التمويل والدعم المؤسسي الثلاثي.

١٣- واتفق الخبراء على نطاق واسع على أن الاستثمار في البحث والتطوير يمكن أن يولد عائدات كبيرة على القطاع الزراعي. ومع أنه يلزم تكييف هذه الاستثمارات مع الظروف المحلية، فإن هناك تجارب ناجحة يجب الاستفادة منها. والبرازيل أحد الأمثلة على ذلك. ففي بداية السبعينات واجهت البرازيل تدني إنتاجية القطاع الزراعي، وظهور أزمات غذائية متقطعة وتفشي الفقر في المناطق الريفية. وقد وضعت في مرحلة لاحقة استراتيجية اقتصادية وتكنولوجية واجتماعية متكاملة أفضت إلى تغيير الحالة. وشكل وجود نظام وطني للبحوث الزراعية على المستويين الاتحادي والمحلي مكوناً أساسياً في هذا النجاح. وقد أثرت المؤسسات البحثية العامة الممولة تمويلاً جيداً، مثل مؤسسة البحوث الزراعية البرازيلية (إمبرابا)، تأثيراً كبيراً في زيادة إنتاجية المحاصيل الموجّهة إلى السوقين المحلية والخارجية على السواء، وفي صفوف كبار وصغار المنتجين. وتتعاون البرازيل في الوقت الحاضر بصورة متزايدة مع بلدان أخرى، ولا سيما مع بلدان نامية أخرى.

١٤- وتستخدم شركة إمبرابا في الوقت الحالي ما يزيد على ٠٠٠ ٨ شخص، بمن فيهم ١١٣ ٢ باحثاً مدربين على مستوى عال، وتضطلع بأنشطة التعاون الدولي مع ٥٦ بلداً. وقد نجحت شركة إمبرابا بفضل شبكة من المراكز البحثية والخدماتية في بناء القدرات التكنولوجية في القطاع الزراعي وزيادة الإنتاجية وتخفيض تكاليف الزراعة في البرازيل، وذلك على سبيل المثال من خلال ما تقوم به من بحث وتطوير في مجال تثبيت النتروجين. وفي السنوات الأخيرة، وسعت شركة إمبرابا نطاق هذا التعاون بين بلدان الجنوب من منطقة أمريكا اللاتينية إلى أفريقيا حيث تركز جهودها على مشاريع هيكلية طويلة الأجل، بما في ذلك من خلال نقل التكنولوجيا، وتعزيز إنتاج الأغذية والألياف والنهوض بأمن الطاقة. بيد أن بعض إنجازاتها التكنولوجية محمية، وبناء على ذلك لا يمكن تبادلها بسهولة مع بلدان أخرى. ويلزم المضي في بحث الكيفية التي يمكن بها لحقوق الملكية الفكرية أن تشكل عائقاً أمام التعاون بين بلدان الجنوب في مجال الزراعة.

١٥- وبالنظر إلى الدور الأساسي الذي تؤديه المرأة، وبصفة خاصة في الإنتاج الزراعي الصغير الحجم، أكد الخبراء أيضاً البعد الجنساني للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

ومن الأمثلة المقدمة على ذلك شبكة البن التي يرعاها مركز التجارة الدولية. وإن مبادرة عقد المؤتمر الأفريقي الأول بشأن المنتجات العضوية في أيار/مايو ٢٠٠٩، والمؤتمر الآسيوي المعني بالمنتجات العضوية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ قد انبثقت عن قطاع المنتجات العضوية في المناطق المعنية لكن هذين المؤتمرين ما كانا ليعقدان لولا التعاون الثلاثي ودعم الجهات المانحة من بلدان مثل السويد والنرويج والنمسا وهولندا. وأُقر أن هذه المشاريع تحتاج إلى مزيد من الدعم.

دال – تعزيز الفرص المتاحة لتجارة المنتجات الزراعية بين بلدان الجنوب

١٦- اتفق الخبراء على وجود أسباب اقتصادية قوية لتعزيز التجارة الزراعية بين بلدان الجنوب كمصدر لأسواق تصديرية جديدة وآخذة في النمو على نحو دينامي وكوسيلة للحصول على المزيد من رأس المال والتكنولوجيا. ويمكن للبلدان النامية أن تعزز فرص التجارة الزراعية بين بلدان الجنوب بتهيئة بيئة تجارية متعددة الأطراف أكثر مرونة، وآليات تمويلية أقوى، دولية وإقليمية، تتناسب مع احتياجات القطاع، وبالتعاون في مجال اللوجستيات التجارية الإقليمية والأقاليمية.

١٧- وقد أبرزت طفرات الواردات، ولا سيما واردات الأغذية الأساسية مثل الحبوب، إلى جانب زيادة الاعتماد على واردات الأغذية، أوجه الضعف الهيكلي الأساسية في القطاع. وفي عام ٢٠٠٦ بلغ عدد البلدان المستوردة الصافية للأغذية ٣٦ بلداً من أصل ٥٠ بلداً من أقل البلدان نمواً، وقد ارتفعت بحدة قيمة فاتورة الواردات الغذائية لتلك البلدان منذ عام ٢٠٠٠. وفي الوقت الحاضر تستخدم معظم البلدان من أقل البلدان نمواً ما يزيد على نصف إيراداتها من الصادرات لتغطية الواردات الغذائية. وتعكس أوجه الضعف هذه إخفاقاً مستمراً منذ تعزيز برامج التكيف الهيكلي الرامية إلى دعم بناء القدرات الإنتاجية، إلى جانب تفكك خدمات الدعم المؤسسي وتعريض صغار المزارعين في مرحلة مبكرة جداً للمنافسة من جانب كبار موردي الشركات المتعددة الجنسيات عن طريق التخفيض السريع في التعريفات والحصص أو إلغائها، وقيام عدد من البلدان المتقدمة بإغراق الأسواق بالمنتجات الغذائية كنتيجة لدعمها المفرط لمزارعيها.

١٨- وفي هذا السياق، زادت القيود على النظام التجاري المتعدد الأطراف الحالي. وأعرب خبراء عن قلقهم لأن "الطريقة" المتبعة حالياً في إطار مفاوضات جولة الدوحة الجارية لمنظمة التجارة العالمية، لن تسمح برفع التحديات التي يواجهها صغار المزارعين ومزارعو الكفاف الذين تعوزهم الموارد في البلدان النامية، ولا سيما في البلدان المستوردة الصافية للأغذية. ويلزم المزيد من المرونة لحماية الإنتاج الزراعي الضعيف أصلاً لهذه البلدان، بوسائل منها استخدام الحيز المتاح في مجال السياسات العامة استخداماً كاملاً ومناسباً. وأشار الخبراء إلى أن هذه الكرة لا تزال تواجه مقاومة شديدة، سواءٌ من حيث أهميتها أو من حيث وجاهتها.

وهناك توافق في الآراء على أن زيادة الحواجز الحمائية لا تمثل حلاً قابلاً للاستمرار في المدى البعيد ويمكنها أن تفاقم ضعف الكفاءة الذي يعاني منه القطاع.

١٩- وقد أقر الخبراء أنه على الرغم من أن زيادة العمليات التجارية لا تُترجم تلقائياً إلى زيادة الأمن الغذائي، فإن السياسات التجارية الموجهة نحو التصدير يمكن أن تشكل جزءاً من استراتيجية مناسبة ما دامت تفيد في تعزيز الإنتاجية الزراعية لصغار المنتجين. بيد أنه ينبغي لأي سياسة تتعلق بتعزيز الصادرات ألا تركز على حجم الصادرات فحسب وإنما أيضاً على تحسين نوعية المنتجات وتنوعها. وفي هذا الخصوص، يلزم وضع قواعد دولية للحيلولة دون تطبيق المعايير والنظم والمواصفات المتعلقة بالمنتجات تطبيقاً عشوائياً، لا سيما وأن هذه المعايير والنظم والمواصفات تُنقح باستمرار على حساب المصدرين من البلدان النامية. ويمكن أن تتيح الأسواق الإقليمية فرصاً هامة لتوسيع نطاق الإمكانات السوقية ووضع معايير مناسبة. وأعرب الخبراء عن قلقهم من أن اتفاقات التجارة الحرة التي أُبرمت مؤخراً بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة يمكنها أن تقوض هذه الجهود.

٢٠- وقد ظهر تمويل التجارة بين بلدان الجنوب بوجه عام والتجارة الزراعية بوجه خاص كمعوق أساسي لزيادة هذه الفرص التجارية. ويمكن للجهود المبذولة لتعزيز التجارة بين بلدان الجنوب أن تواجه حلقة مفرغة حيث يمكن لمحدودية فرص الوصول إلى المصارف التجارية الدولية، وكذلك انخفاض التمويل المتعدد الأطراف للقطاع، أن يجعلا من الصعب تعبئة الموارد اللازمة لتمويل التجارة في المدى القصير وأيضاً الاستثمار الطويل الأجل في البنية التحتية العامة. ويؤدي هذا بدوره إلى زيادة تكلفة (ومخاطر) التجارة بين بلدان الجنوب، ويحوّل بالتالي وجهة التمويل نحو التجارة بين بلدان الشمال والجنوب (الأقل خطراً). ومن العوامل الأخرى التي تقوض تمويل التجارة بين بلدان الجنوب، شروط اتفاق بازل الثاني الذي يطرح تحديات إضافية لتمويل الاستثمارات في الجنوب كنتيجة لتصور مفاده أن إقراض النظراء من البلدان النامية محفوف بمخاطر شديدة. والمعوق الرئيسي الآخر الذي يعترض تدفق التمويل إلى بلدان الجنوب من أجل تنمية الهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة في القطاع الزراعي، يتمثل في التعقيدات التي تتسم بها سلاسل الإمداد، والافتقار إلى الهياكل الأساسية الضرورية لدعم الإنتاج والتجارة (مثل عدم كفاية الدعم المؤسسي، ورداءة الهياكل الأساسية، وقدم مصانع التجهيز، وضعف الدعم المؤسسي وما إلى ذلك).

٢١- وشدد الخبراء على أن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال التعبئة النشطة للموارد المالية والتقنية يمكن أن يتغلبا على بعض هذه العقبات التي تعترض تنمية قطاع زراعي يتسم بقدر أكبر من الكفاءة. وفي هذا الخصوص ينبغي بذل المزيد من الجهود لتحديد الحلقات الأساسية في سلاسل الإمداد في القطاع الزراعي، ومن ثم تحديد أهداف الدعم المالي والتقني. وإضافة إلى ذلك ينبغي تعزيز أواصر التعاون العابر للحدود في المجال المالي، مثل

التعاون من خلال الشبكة العالمية لمصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات تمويل التنمية من أجل دعم تطوير سلسلة الإمداد في مجال الزراعة المستدامة.

٢٢- واتفق الخبراء على أن الجهود المبذولة لتعزيز تدفق تمويل التجارة بين بلدان الجنوب والهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة الزراعية قد تنجح أكثر إذا استُكملت بخدمات دعم مالية وغير مالية أخرى. وعليه، سيكون من الضروري أن يعمل المجتمع الدولي من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على النظر في إنشاء صناديق إنمائية زراعية متخصصة، إقليمية أو بين بلدان الجنوب، لتعزيز الاستثمار من أجل الهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة اللازمة لتنمية الزراعة المستدامة في سياق التجارة بين بلدان الجنوب. وأكد الخبراء أيضاً أهمية توافر هيئات تمويلية متخصصة لدعم مصدري السلع الأساسية، ولا سيما في إطار الجهود الرامية إلى زيادة قدرات التجهيز والتنويع. وفي هذا الخصوص يمكن للتجارة بين بلدان الجنوب أن تتيح فرصاً حقيقية من أجل تنويع الصادرات والحصول على التمويل بأسلوب أكثر فعالية من حيث التكلفة. ويمكن أن يؤدي التفاوض الفعلي حتى مع المؤسسات المالية الدولية إلى خفض كبير في تكاليف الصفقات.

٢٣- وأكد الخبراء أن ارتفاع تكاليف الصفقات يمكن أن يحد أيضاً من التجارة بين بلدان الجنوب. وتشمل هذه التكاليف، تكاليف النقل، والتكاليف الناشئة عن الحواجز غير التعريفية، كالإجراءات المفرطة للتخليص الجمركي وتجهيز الأوراق اللازمة لذلك، والأشكال المتنوعة لقواعد المنشأ المطبقة في إطار مختلف الاتفاقات التجارية الإقليمية، والمعايير التقنية وإجراءات شهادات الاعتماد. والعاملان الرئيسيان اللذان يساهمان في خفض هذه التكاليف هما (أ) تحسين الهياكل الأساسية للوجستيات المادية وغير المادية؛ و(ب) خفض الحواجز التعريفية وغير التعريفية أمام التجارة.

٢٤- واتفق الخبراء على أنه بغية الحد من حالات التأخير وخفض تكاليف نقل السلع عبر الحدود، ينبغي للبلدان النامية أن تسعى إلى إجراء تحسينات موازية في الهياكل الأساسية المادية وغير المادية. وفي حالة الهياكل الأساسية المادية، فذلك يعني بناء وصيانة طرقات وجسور ومراكز حدودية جديدة، في حين أن تحسين الهياكل الأساسية غير المادية يعني اتخاذ تدابير لتيسير التجارة ترمي إلى خفض تعقيدات التجارة الدولية وتكلفتها، من خلال إجراءات ونظم تجارية مبسطة ومتسقة. وتشمل هذه التدابير توفير "خدمة الشباك الموحّد" بهدف خفض عمليات تجهيز الأوراق وتسريع التخليص الجمركي، واعتماد نظم للمشغلين الاقتصاديين المعتمدين وتمديد ساعات خدمة الجمارك ومواءمتها وإلغاء الالتزامات المتعلقة بتعقيب الشحن. واعتبر الخبراء أيضاً أن مسألة تنمية الموارد البشرية في مجال اللوجستيات، وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات تشكل مسألة حيوية.

٢٥- وتطرّق الخبراء إلى أمثلة قدمتها منظمة التجارة الخارجية اليابانية وتتعلق بالمساعدة التقنية المقدمة لتنمية الهياكل الأساسية للنقل من أجل تيسير التجارة والنقل في بلدان رابطة

أمم جنوب شرق آسيا وفي منطقة ميكونغ. واتفق الخبراء على أن التقدم المحرز في تحسين الهياكل الأساسية المادية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، ولا سيما عن طريق الترتيبات التجارية الإقليمية، قد أفضى إلى زيادة فعالية نقل الشحنات الصغيرة الحجم والمتكررة، ومن ثم إلى تحسين إدارة سلسلة الإمداد. وبينما كان يُعتمد في الماضي على الشحن البحري والجوي كوسيلتين رئيسيتين للنقل في آسيا، فإن هذه المنطقة تشهد حالياً زيادة في استخدام النقل البري. وأقر الخبراء أن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يمكن أن يشكلا إحدى الوسائل الكفيلة بتحسين لوجستيات التجارة وإتاحة فرص أكبر للتجارة بين بلدان الجنوب.

هاء – إمكانات الاستثمار بين بلدان الجنوب من أجل التنمية الزراعية والاقتصادية

٢٦- ناقش الخبراء إمكانات الاستثمار بين بلدان الجنوب في الزراعة، ومحركات الاستثمار المتصل بالأمن الغذائي، وتدويل شركة من بلد نامٍ لها حضور كبير في عدد واسع من البلدان النامية كمثال على منظور الشركات فيما يتعلق بالتحديات القائمة بين بلدان الجنوب. كما تطرقوا في نقاشهم إلى التقدم المحرز في وضع مجموعة مبادئ للاستثمار المسؤول في الزراعة. وبينما أُقر بأن الاستثمار الأجنبي قادر على سدّ جزء صغير فقط من فجوة الاستثمار التي يواجهها القطاع، فقد سُلّم أيضاً بأنه يوفر إمكانية إقامة روابط تسويقية هامة إضافة إلى الحصول على التكنولوجيا والمهارات الإدارية. وقد قُدم عدد من خيارات السياسة العامة لضمان أن يساعد الاستثمار بين بلدان الجنوب على تعزيز القدرات الإنتاجية في قطاع الزراعة في البلدان النامية.

٢٧- وقدم أحد المتحدثين تحليلاً للعوامل التي تحرك الاستثمار الزراعي الصادر عن بلدان الخليج، وبصورة أساسية باتجاه البلدان النامية الأخرى في أفريقيا وآسيا، وبالتالي تفسح المجال للتعاون بين بلدان الجنوب. وأُشير إلى اعتماد بلدان الخليج المفرط على الواردات الغذائية، ونمو عدد سكانها (بما في ذلك عدد كبير من العمال المهاجرين)، وانخفاض مخزونها من المياه الجوفية، إضافة إلى تأثير القيود على الصادرات التي تفرضها بعض البلدان المنتجة بوصفها العوامل المحركة الرئيسية لهذه الاستثمارات. بيد أن الاستثمار الذي تحركه شواغل الأمن الغذائي لا يقتصر على بلدان الخليج، حيث هناك أيضاً بعض البلدان من شرقي آسيا التي تقوم بمثل هذا الاستثمار، في بعض الحالات عن طريق شركات القطاع الخاص، وفي حالات أخرى عن طريق الشركات المملوكة للدولة. وأشير إلى أن العوامل الموقعية التي تؤثر في هذه الاستثمارات تشمل ما يلي: (أ) الإمكانات الزراعية للبلد المضيف؛ (ب) الحوكمة الإدارية وحماية المستثمر سواء عن طريق التملك أو عقود الإيجار الطويلة الأجل؛ (ج) تكاليف النقل إلى البلد المنشأ؛ (د) الاتفاقات الثنائية الطويلة الأجل؛ (هـ) الدعم الحكومي القوي للقطاع.

٢٨- وأشار الاجتماع إلى أن زيادة عمليات شراء الأراضي الزراعية من قبل المستثمرين الأجانب في البلدان النامية مثار للقلق. وتطرق أحد الخبراء إلى مبادرة ترمي إلى تحديد

مجموعة من المبادئ وأفضل الممارسات في الاستثمار الدولي في الزراعة، وتشمل هذه المبادرة بالفعل ما يزيد على ٣٠ بلداً وعدداً من المنظمات الدولية، بما فيها الأونكتاد، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي. والغرض من تلك المبادرة هو وضع مبادئ، ومبادئ توجيهية، ومجموعة أدوات (مثل أفضل الممارسات) لدعم الاستثمار المسؤول في الزراعة. وفي الوقت الحاضر لا تزال هذه الجهود جارية، بيد أن الاجتماع أُبلغ بأن عدداً من المبادئ الرئيسية قد حددت فعلاً (وهي موضع تشاور) وتشمل ما يلي: (أ) الحق في الأراضي وفي الموارد؛ (ب) الأمن الغذائي؛ (ج) الشفافية والحكم الرشيد والبيئة التمكينية؛ (د) أن تتسم عمليات الحصول على الأراضي والاستثمارات المرتبطة بها بالشفافية وتخضع للرقابة وتضمن المساءلة من قبل جميع الجهات صاحبة المصلحة؛ (هـ) التشاور والمشاركة؛ (و) مقومات البقاء الاقتصادي والاستثمار المسؤول في المشاريع الزراعية؛ (ز) الاستدامة الاجتماعية والبيئية.

٢٩- وأشار الخبراء إلى أن المستثمرين الأجانب لا يحتاجون إلى امتلاك الأراضي لتعزيز الإنتاج الزراعي في البلدان النامية. وتشمل السبل الضرورية لتعزيز الإنتاج الزراعي ما يلي: (أ) أن تضمن بلدان المنشأ دخول الإنتاج الزراعي إلى الأسواق؛ (ب) أن تتيح تمويلاً أفضل وأكثر فعالية؛ و(ج) أن توفر الدعم للبذور والسماد وأن تعزز أيضاً روابط البلدان المضيفة النامية في سلاسل القيمة وسلاسل الإمداد العالمية. كما أشار الخبراء إلى أنه يمكن أيضاً من حيث المبدأ تعبئة صناديق الثروة السيادية لدعم الإنتاج الزراعي في البلدان النامية، عن طريق إتاحة فرص حصول المزارعين على التمويل وشراء سندات في المصارف الإنمائية الزراعية في البلدان النامية وهو ما يمكن أن يوفر بدوره الائتمانات للمزارعين الفقراء.

٣٠- وأُشير أيضاً إلى أن الزراعة التعاقدية يمكن أن تشكل بديلاً للاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج الزراعي. وعرض أحد الخبراء حالة شركة أولام إنترناشيونال (سنغافورة) التي تنشط في أكثر من ٦٠ بلداً، وبصفة رئيسية في البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وتشارك هذه الشركة بنشاط في مختلف مراحل سلاسل القيمة والإمداد في الزراعة ضمن بلدان مختلفة وفيما بينها، وتشمل أنشطتهما ٢٠ سلعة من السلع الأساسية الزراعية. وتدير شركة أولام سلسلة إمداد السلع الأساسية برمتها التي تُعنى بها بدءاً بنشأة السلع على مستوى المزرعة وانتهاءً بالتوزيع على المستوى العالمي. وهي تعمل مباشرة مع مجموعات المزارعين وكذلك عبر شبكات منظمة للموردين. وأحد عوامل النجاح التي تكمن وراء سرعة انتشار شركة أولام على المستوى الدولي هو نموذج أعمالها التجارية الذي ينطوي على العمل مع مجموعات مزارعين منظمة، واستخدام الزراعة التعاقدية، والعمل في شراكة مع الوكالات العامة للبلد المضيف ومع منظمات دولية، بما في ذلك الجهات المانحة. وإن قدرتها على تطبيق الدروس المستفادة من عملياتها في آسيا على البلدان النامية في أفريقيا قد ساعدتها في الانتشار على المستوى الدولي. وتضم عمليات شركة أولام الدولية ١,٢ مليون مزارع في ٢٢ من الاقتصادات الناشئة. والعمليات التي تضطلع بها شركة أولام ساعدت المزارعين على تحسين أنشطتهم الزراعية والتحول من زراعة الكفاف إلى الزراعة التجارية، كما ساعدت في

تحسين حالة الأمن الغذائي في بعض البلدان الأفريقية، وذلك على سبيل المثال من خلال شراء الأرز في آسيا وعرضه في أفريقيا.

٣١- وقدم الخبراء عدداً من الاقتراحات والخيارات المحددة المتعلقة بالسياسات العامة لتعزيز الاستثمار بين بلدان الجنوب والقدرات الإنتاجية الزراعية للبلدان النامية. وتشمل هذه الاقتراحات ما يلي:

(أ) تهيئة بيئة استثمارية مؤاتية للإنتاج الزراعي؛

(ب) تحديد مشاريع في الزراعة يمكن تمويلها مصرفياً، بما في ذلك عن طريق مكننة الإنتاج الزراعي والتسويق (حيثما يكون ذلك ممكناً ومناسباً)؛

(ج) الاستثمار العام في الهياكل الأساسية والمرافق والخدمات الداعمة للإنتاج الزراعي مثل الري والنقل لتحسين البيئة الزراعية بوجه عام؛

(د) تشجيع الزراعة التعاقدية، التي لا تفضي إلى تملك الأراضي من قبل الأجانب والنظر في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج الزراعي؛

(هـ) بحث إمكانية تقديم البلدان المستثمرة للمساعدة المالية من أجل تحسين مرافق الإنتاج الزراعي في البلدان النامية، على سبيل المثال في أفريقيا، وبوجه خاص من أجل التصدي لشواغل الأمن الغذائي؛

(و) إمكانية نظر البلدان النامية التي تتكبد تكاليف مدخلات مرتفعة، مثل تكاليف السماد، المرتفعة في اتباع نهج تمكّنها من خفض هذه التكاليف؛

(ز) الأهمية الحاسمة لتعزيز قدرات المزارعين، وعلى سبيل المثال من خلال التدريب وتوفير الأدوات الضرورية؛

(ح) إمكانية قيام الأمم المتحدة، ولا سيما الأونكتاد، بتيسير تبادل الخبرات بين البلدان عن طريق تنظيم اجتماعات وتوفير خدمات التعاون التقني للبلدان النامية.

واو - العمل على زيادة المعونة المقدمة في إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية الزراعية

٣٢- بحثت الدورة التحديات والفرص المرتبطة بمبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المتخذة في القطاع الزراعي في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ومتابعةً لدورات سابقة، بدا من الواضح أن هناك مجالاً واسعاً للتعاون بين البلدان فيما يتعلق بتبادل المعلومات والخبرات التكنولوجية وتعزيز تنمية الموارد البشرية. وكان هناك إقرار واضح أن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يختلفان عن المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية. بيد أنه تبيّن مراراً أن الملكية القطرية ورسم السياسات وتنسيقها عنصران هامان لنجاح التعاون.

٣٣- وتُعدّ الوكالة اليابانية للتعاون الدولي رائدة في مجال التعاون الثلاثي في الزراعة. وقد بحثت المناقشة النهج الذي تتبعه هذه الوكالة لبناء القدرات في البلد المتلقي بهدف أن يصبح هذا البلد في نهاية المطاف جهة مانحة جديدة يمكنها أن تساعد على بناء القدرات في بلدان نامية أخرى. ومن فوائد هذا النهج أنه يمكن أن يسهم في الاستخدام الفعال لموارد البلدان النامية، وفي تعميم النتائج المستخلصة من التعاون التقني الثنائي والتعاون بين الجهات المانحة التقليدية والجهات المانحة الجديدة من أجل مساعدة بلدان أخرى، وتعزيز الدعم التقني بين البلدان النامية. وأُشير أيضاً إلى أن التعاون الثلاثي يمكن أن يستخدم لمعالجة قضايا عالمية مثل الأزمة الغذائية، والأمن الغذائي، والطاقة المتجددة، وتغير المناخ، وإلى أنه لا يقتصر على نهج قطاعي ضيق. وأُبدي اهتمام كبير بالمعايير المستخدمة لاختيار الشركاء من أجل التعاون. وأشير إلى أن الوكالة اليابانية للتعاون الدولي لا تعتمد أية معايير محددة لاختيار شركائها عدا حاجتهم إلى التدريب في مجال خبرة معينة.

٣٤- وساد شعور عام بالحاجة إلى اتّباع نهج جديد تماماً إزاء التعاون الإنمائي في الزراعة - نهج يستند إلى سياسات مرسومة محلياً - لتوجيه الأولويات والأهداف الوطنية. وقد انتُقد الاعتماد المفرط على تمويل المشاريع من أجل المبادرات كونه يسهم في تحقيق نتائج دون المستوى الأمثل وذات طابع قصير الأجل، ويفتقر إلى التنسيق بين الجهات المانحة ولا يُفضي إلى رسم سياسات أو استراتيجيات وطنية من أجل التنمية الزراعية. وفي الوقت الذي كان فيه تمويل المشاريع محل انتقادات كثيرة، أشير إلى وجود أشكال مختلفة للتمويل يمكن أن تكون مناسبة في سياقات مختلفة حسب الأطراف الفاعلة المعنية سواء أكانت من القطاع الخاص أم القطاع العام. وبرز التمويل من الميزانية بوصفه الشكل الأمثل للمساعدة المقدمة لدعم الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الوطنية.

٣٥- وبحثت المناقشة المبادرات الدولية في مجال الزراعة والنتائج المستخلصة منها على أرض الواقع. ومنذ عام ٢٠٠٨ عُقدت أربعة مؤتمرات قمة عالمية للأغذية تمخضت عن التزامات قدرها ٤٠ مليار دولار. ولا يزال السؤال المطروح هو معرفة ما إذا كانت الجهات المانحة ستفي بالتزاماتها وستغتنم الفرصة لتغيير حوكمة المعونة بجعلها أكثر فعالية. وأعرب بعض الخبراء عن قلقهم لأن الاستجابة الأولية للأزمة الغذائية، مثل تقديم معونة استثنائية للميزانية، وعمليات التدخل في حالات الطوارئ والاستثمارات المتوسطة الأجل، تتخذ في الوقت الحاضر الشكل التقليدي المألوف وهو ما يدعو للأسف. ولم يظهر حتى الآن نهج أكثر استدامة يولي اهتماماً للاستثمارات الطويلة الأجل ولرسم السياسات.

٣٦- وقد سُلِّط الضوء على إهمال الزراعة في جدول الأعمال الإنمائي الدولي. فالزراعة تستأثر بالحصة الأصغر من المساعدة الإنمائية الرسمية حيث تخصص حصص أكبر للصحة والتعليم. وأُبرزت الحاجة إلى إيلاء الاعتبار الواجب للزراعة والقدرات الإنتاجية. وإضافة إلى

ذلك طُرحت مسألة معرفة ما إذا كانت البلدان تحتاج أيضاً إلى سياسات معونة عوضاً عن مجرد سياسات زراعية.

٣٧- وفي معرض تقديم الأساس المنطقي الأوسع للتعاون بين بلدان الجنوب، أُشير إلى أنه على الرغم من وجود فروق كبيرة بين البلدان المعنية، فإن هناك إمكانية لتحديد أهداف موحدة من أجل التغلب على المشاكل المشتركة وتحقيق الأهداف المشتركة. وقد أتاحت هذه المبادرات للبلدان تبادل المعارف والخبرات وتنمية القدرات. ومع ذلك فإن العوامل الأساسية للتعاون الناجح تظل هي فعالية التنسيق والرصد ورسم مبادئ وأولويات واضحة والاتصال الفعال.

٣٨- وأُشير أيضاً إلى أنه لكي تكون المعونة أكثر فعالية، ينبغي للجهات المانحة تحسين عملية تقديم الخدمات وزيادة حجمها واستهداف الأولويات الصحيحة. ويمكن تحسين تقديم الخدمات من خلال تعبئة الموارد من مختلف الجهات المانحة واحترام الملكية الوطنية (أي مواءمة الخدمات المقدمة من الجهات المانحة مع الأولويات الوطنية)، والامتناع عن ربط المعونة بشروط، ودعم البرامج الطويلة الأجل (عوضاً عن مجموعات المشاريع). ويمكن للبلدان المتلقية للمعونة أن تعتمد سياسات وطنية لإدارة المعونة، ويمكن للاستجابات الإقليمية، بما يشمل التعاون القوي بين بلدان الجنوب، أن تتيح خياراً فعالاً في بعض الحالات. وأياً كانت الطرائق النهائية، ينبغي للمعونة أن تكون موجهة نحو تنمية القدرات الإنتاجية، بما في ذلك التكنولوجيا والمعارف. وفي حالة الزراعة تحديداً ينبغي أن تستهدف المعونة الهياكل الأساسية (النقل والطاقة والماء والري)، والمؤسسات المالية (مثل المصارف الريفية، والمصارف الإنمائية) والتكنولوجيا (البحث والإرشاد الزراعي) كما ينبغي لها أن تعزز الروابط بين الزراعة وبقية مكونات الاقتصاد.

زاي - آفاق المستقبل

٣٩- جرى التأكيد على عدد من المواضيع في الجلسة الختامية للاجتماع من أجل اقتراح اتجاهات مستقبلية للتعاون بين بلدان الجنوب كجزء من الجهود الأوسع نطاقاً المبذولة لتعزيز الزراعة المستدامة ودعم الأمن الغذائي.

٤٠- ووجه كثير من الخبراء نداءً من أجل اتّباع نهج متكامل إزاء التحدي المتمثل في تعزيز الزراعة. ولا يهدف هذا النهج إلى سد الفجوات المؤسسية وتعزيز الصلات القطاعية فحسب، بل يهدف أيضاً إلى مواجهة التهديدات والتحديات الوثيقة الصلة، مثل تلك المرتبطة بتغير المناخ. وفي هذا الخصوص أكد الخبراء أن الأمن الغذائي لا يمثل مشكلة قطاعية فحسب وإنما أيضاً تحدياً إنمائياً لا يمكن التصدي له إلا إذا زاد الدخل في كل من المناطق الريفية والحضرية بالتوازي مع زيادة إنتاجية المزارع. وساد شعور مفاده أن التعاون بين بلدان الجنوب يمكن أن يؤدي دوراً هاماً للغاية من خلال تقاسم الخبرات والدروس المستفادة ليس

من حيث التدابير والسياسات الاقتصادية فحسب وإنما أيضاً من حيث السياسات الاجتماعية التي تستهدف المناطق الريفية. ورأى الخبراء أن الأونكتاد يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في تقييم ونشر هذه الخبرات.

٤١- ورأى كثير من الخبراء أن الاستثمار هو التحدي الأكبر. فقد بيَّنت الأرقام التي عرضتها منظمة الأغذية والزراعة على الاجتماع أن سد فجوة الاستثمار العام في العالم النامي سيقتضي ما بين ٤٠ و٥٠ مليار دولار أمريكي في السنة، أي ما يعادل ١٧ في المائة من هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المحدد بنسبة ٠,٧ في المائة. ويمكن للتعاون بين بلدان الجنوب أن يفيد في التصدي للتحدي المطروح على صعيد الاستيعاب وأن يفضي أيضاً إلى ظهور جهات مانحة جديدة. لكن زيادة المعونة، وبصفة خاصة لتعزيز الاستثمار العام هي جزء فقط من هذا التحدي. ولا يزال يتعين على القطاع الخاص أن يساهم بالجزء الأكبر من الاستثمار. وسيقتضي ذلك تعبئة الموارد المحلية والتركيز على نوعية الاستثمارات.

٤٢- وفي هذا الخصوص سيكون لتحسين التخطيط في مجال الاستثمار دور هام، ويمكن أن يكون لهذا التخطيط بُعد قوي على المستويين الإقليمي وبين بلدان الجنوب. ومن ناحية ثانية، يمكن أن تفيد عملية تبادل الخبرات والقدرات في تعزيز وضع هذه الخطط وتنفيذها. وقد حدث ذلك بالفعل في أجزاء من أفريقيا لكن يلزم تقديم المزيد من الدعم، بما في ذلك من المنظمات المتعددة الأطراف وعن طريق التعاون الثلاثي. ويمثل تحسين التمويل من أجل الاستثمار تحدياً كبيراً لا من حيث الحجم فحسب بل أيضاً من حيث القدرة على التنبؤ وإمكانية الحصول عليه. ويمكن للصناديق الإقليمية والمصارف الإنمائية، التي تنطوي على بُعد قوي فيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب، أن تشكل أحد السبل لتحقيق ذلك. وقد دعا عدة خبراء إلى مواصلة العمل على هذا البُعد من التحدي والاستفادة من التجارب الناجحة.

٤٣- ولا يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً رئيسياً من حيث حجم الاستثمار فحسب بل يمثل أيضاً عنصراً استراتيجياً هاماً لأي حل بالنظر إلى أن باستطاعته أن يوفر قنوات التسويق والمهارات التكنولوجية والدراية والمهارات الإدارية. بيد أن دوره يجب أن يتسم بالشفافية وحسن التنظيم، ولا سيما بالنظر إلى حساسية هذا القطاع. ويتيح التعاون بين بلدان الجنوب سبيلاً ممكناً لتعزيز إطار الاستثمار بوجه عام وليس فقط للمستثمرين من البلدان النامية. وقد أقر الخبراء بأن النظام المتعدد الأطراف، بما في ذلك الأونكتاد، يمكن أن يفيد في هذا الخصوص.

٤٤- وأكد الخبراء أن استعادة الحكومة لدورها السابق دون تكرار أخطاء الماضي سيكون في صلب الجهود المبذولة للتحول نحو الزراعة المستدامة. وسيشمل ذلك إقامة شراكات جديدة مع التركيز، بوجه خاص، على النهوض بصغار المزارعين. فكثيراً ما يواجه أولئك المزارعون قيوداً مؤسسية صارمة فيما يتعلق بترتيبات الحيازة والحصول على المدخلات وخدمات الدعم التكنولوجي. ويبدو أن مجال البحث والتطوير يُتيح فرصاً كبيرة من أجل

تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وللمؤسسات البحثية العامة دور واضح، ويلزم دعم وزيادة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي اقتداءً بمثال شركة إمبرابا.

٤٥- واتفق الخبراء على أن التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي في النظام التجاري طويلة الأمد وأن التحيزات وحالات التباين راسخة. ولا تزال الجهود المتعددة الأطراف تمثل عنصراً أساسياً لإنشاء نظام أكثر توازناً. بيد أن ازدياد حجم التجارة بين بلدان الجنوب سيؤدي دوراً هاماً ليس في توفير الفرص السوقية الجديدة فحسب بل أيضاً في تهيئة بيئة أنسب يمكن فيها للبلدان تحسين فرص الدخول إلى الأسواق دون التقليل من شأن الدعم السياساتي والمؤسسي الواسع اللازم لبناء القدرات الإنتاجية في القطاع. ويقدم النظام الشامل للأفضليات التجارية مثال يبعث على الأمل. ويمكن أن تساعد زيادة التعاون بين بلدان الجنوب في تمويل التجارة وإنشاء ائتلافات للتصدير وإتاحة خدمات تسويق جماعية. والأونكتاد في وضع يمكِّنه من توفير الدعم إلى البلدان المهتمة باتباع هذه الخيارات.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

٤٦- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد جان فيدير (لكسمبرغ)

نائبة الرئيس - المقررة: السيدة روانتي آرياراتني (سري لانكا)

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٤٧- اعتمد اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/MEM.2/4). وفيما يلي جدول أعمال الدورة:

١ انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي

٤- اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم – الوثيقة الختامية للدورة

٤٨- اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم الأربعاء ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، على أن يُعدّ الرئيس موجزاً للمناقشات.

دال – اعتماد التقرير

٤٩- في الجلسة العامة الختامية أيضاً، أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، لنائبة الرئيس – المقررة بأن تقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع.

المرفق

الحضور*

١- حضر الدورة ممثلو الدول الأعضاء التالية:

الاتحاد الروسي
أذربيجان
الأردن
إسبانيا
إسرائيل
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أنغولا
أوغندا
إيطاليا
باكستان
البرازيل
بنغلاديش
بوروندي
تايلند
تركيا
الجزائر
الجمهورية التشيكية
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جنوب أفريقيا
زمبابوي
سري لانكا
السودان
سيراليون
شيلي
صربيا
الصين
العراق
غواتيمالا
الفلبين
فنزويلا (الجمهورية - البوليفارية)
فييت نام
الكاميرون
كوت ديفوار
لكسمبرغ
ليسوتو
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
ميانمار
ناميبيا
النمسا
نيبال
نيجيريا
هايتي
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان

* للاطلاع على قائمة المشاركين انظر الوثيقة TD/B/C.II/MEM 2/Inf.2.

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأوروبي

المنظمة الدولية للفرانكوفونية

الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي

٣- وكانت منظمات الأمم المتحدة التالية ممثلة في الدورة:

برنامج الأمم المتحدة للبيئة: شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد

دائرة الأمم المتحدة للاتصال مع المنظمات غير الحكومية

٤- وحضرت الدورة الوكالات المتخصصة أو المنظمات ذات الصلة التالية:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

منظمة العمل الدولية

الاتحاد الدولي للاتصالات

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في اجتماع الخبراء:

الفئة العامة

مهندسو العالم

المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة

منظمة "أوكسفام" الدولية

شبكة العالم الثالث

٦- ودعيت إلى اجتماع الخبراء المنظمة المراقبة التالية:

الشبكة العالمية لمصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات تمويل التنمية

٧- وقد وُجهت الدعوة إلى المتحدثين التالية أسماؤهم لحضور اجتماع الخبراء:

السيد يوهانس ج. **سبايس**، مدير، مديرية الشؤون الاقتصادية والمنظمات الإقليمية، وزارة الشؤون الخارجية، جنوب أفريقيا

السيدة أمريكا باستيداس **كاستانييدا**، نائبة وزير التعاون الدولي، وزارة التخطيط والتنمية، الجمهورية الدومينيكية

السيدة أنورادها **ميتال**، مديرة تنفيذية، معهد أوكلاند، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد فيليب **إيرني**، باحث أقدم، معهد الاتحاد السويسري للتكنولوجيا، زوريخ

السيد منصور **أحمد**، مدير، مكتب الاتصال التابع لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، جنيف

السيد موسى **موانغا**، كبير الموظفين التنفيذيين، الحركة الوطنية للزراعة العضوية في أوغندا، كامبالا

السيد أنطونيو كارلوس **دي برادو**، مؤسسة البحوث الزراعية البرازيلية (أمبرابا)، برازيليا

السيد مورتن **شولر**، مركز التجارة الدولي

السيدة إلين **كوا**، منسقة برنامج التجارة والتنمية، مركز الجنوب، جنيف

السيد جان لويس **أكرا**، رئيس البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير، القاهرة، مصر

السيد تكاشي **تسوشيا**، مدير عام، إدارة التعاون التجاري والاقتصادي، منظمة التجارة الخارجية اليابانية

السيد طلعت **عبد الملك**، مستشار اقتصادي لدى وزارة التعاون الدولي في مصر، القاهرة، رئيس مشارك للفريق العامل المعني بفعالية المعونة التابع للجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

السيد رافائيل **تريخوس**، مدير، إدارة القيادة التقنية والمعارف، معهد البلدان الأمريكية للتعاون في مجال الزراعة، كوستاريكا

السيد كريستوفر **بريت**، نائب رئيس أقدم، شركة أولام المحدودة لأوروبا، لندن، المملكة المتحدة

السيد جياكومو **لوسياني**، مدير، مؤسسة مركز البحوث للخليج، جنيف

السيد شيرو **كونوما**، البعثة الدائمة لليابان، جنيف

السيد أبي أ.تيلور **كمارا**، مدير التعاون بين بلدان الجنوب، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، سيراليون

السيد يوشيتاكا **سومي**، نائب مدير عام، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي

السيد إريك **هازارد**، مدير حملة العدالة الاقتصادية الإقليمية، منظمة أوكسفام الدولية، داكار، السنغال

السيدة ماريانيلا **فولي**، مديرة عامة، برنامج التعاون بين بلدان الجنوب من أجل التنمية المستدامة، كوستاريكا

السيد دافيد **نبارو**، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأمن الغذائي والتغذية (عبر الفيديو)

السيد جوزيف **شميدهوبر**، اقتصادي أقدم ورئيس وحدة الدراسات الاستشرافية العالمية، مكتب الاتصال التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، جنيف